بسم الله الرحمن الرحيم

المنظمات الدولية تبحث
مستقبل عمران العالم فى القرن الواحد والعشرين

دكتور / عبد الباقى إبراهيم
رئيس مركز الدراسات التخطيطية والمعمارية
وكبير خبراء الأمم المتحدة فى التنمية العمرانية

فى برلين وفى الفترة من 4 – 6 يوليو 2000 وتحت رعاية الأمم المتحدة عقد مؤتمر عمران 21 حيث حضر جلسة الافتتاح السيد / كوفى عنان السكرتير العام للأمم المتحدة والمستشار الألمانى جروهارد شرويدر وذلك بمبادرة من دول البرازيل وألمانيا وسنغافورة وجنوب أفريقيا تحت عنوان "المبادرة العالمية للتنمية المستدامة" ويجئ ذلك المؤتمر فى أعقاب مؤتمر "ريو +5 " الذى عقد فى نيويورك عام 1997 لمراجعة نتائج مؤتمر "ريو عام 1992" كما يتم الاستعداد الآن لمؤتمر الأمم المتحدة عام 2001 تحت عنوان "اسطنبول +5 " لمتابعة أعمال مؤتمر "اسطنبول 1996" – وجاء المؤتمر أيضا إلحاقا بالمؤتمر الدولى عن "المدن النموذجية" الذى عقد فى سنغافورة فى إبريل 1999 ومؤتمر "الأقاليم العمرانية الأوربية والاستراتيجيات للتنمية المستدامة" الذى عقد فى مدينة اسن بألمانيا فى سبتمبر عام 1999 ومؤتمر "الحلول الأفريقية للتنمية العمرانية المستدامة" الذى عقد فى جنوب أفريقيا فى مارس 2000 واخيراً مؤتمر "إدارة العمران لتحقيق التنمية المستدامة فى أمريكا اللاتينية والكاريبى" والذى عقد فى ريودى جانيرو بالبرازيل فى إبريل عام 2000.

وتعتبر هذه المؤتمرات الدولية المتلاحقة دليلاً قاطعاً على مدى الاهتمام البالغ بدراسة مستقبل العمران فى العالم حيث ينتظر ان يسكن المدن حوالى 60% من سكان العالم الأمر الذى سوف يترتب عليه العديد من المشاكل البيئية والصحية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية مع المنجزات التكنولوجيا التى سوف تؤثر على حياه الإنسان فى الحضر خلال القرن الواحد والعشرين . وان كان الأجدى ان تعنى هذه المؤتمرات بسكان الحضر والريف والصحراء على حد سواء نظراً للتلاحم العضوى بينهم.

والمؤتمر يعتبر مظاهرة عالمية تحدث فيها عدد كبير من المشاركين سواء من المسؤولين عن التنمية العمرانية والخبراء والأساتذة والمحافظين ورؤساء المنظمات والهيئات الدولية و العاملين فى المجالات المختلفة المؤثرة على مستقبل المدن فى العالم . والمؤتمر فى أهدافه يحث المسئولين واصحاب القرار فى العالم على الاهتمام بالشئون العمرانية والتحذير من المشاكل التى ستواجها مدن العالم فى القرن الواحد والعشرين والتنبيه إلى ضرورة وضع الحلول والأسس والمناهج والاستراتيجيات التى تساعد على مواجهة هذه المشاكل فى كل دولة تبعا لظروفها المحلية والبيئية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

وقد صدر إعلان برلين معبراً عن مشاركة حوالى 1000 مدينة وحكومة ومنظمة من 100 دولة وموجها إلى اجتماع الجمعية العمومية للأمم المتحدة فى نيويورك عام 2001م. ويشير الإعلان إلى الأخطار المتوقعة بسبب تزاحم المدن ونموها فى الدول النامية بصفة خاصة وأثر ذلك على تفاقم الفقر وآثاره خاصة على الإناث والأطفال . ويشير الإعلان إلى ان العديد من دول العالم قد فشلت فى مواجهة البطالة وتوفير السكن المناسب ومواجهة الاحتياجات الأساسية للمواطنين ، وإن كان قليلا

من المدن قد نجح فى مواجهة مثل هذه المشاكل. وينص الإعلان على ان العولمة والثورة فى تكنولوجيا المعلومات سوف تزيل الحدود بين الدول الأمر الذى سيزيد من التواصل بين مدن العالم وهناك اتجاه لتوازن القوى بين المركزية واللامركزية وهناك تزايد فى مشاركة المرأة والحفاظ على حقوق الإنسان والمشاركة فى العناية بالبيئة .

ويؤكد إعلان برلين على مبدأ التنمية المستدامة والمتواصلة وعدم التفرقة العنصرية والاهتمام بالأهداف الثقافية والدينية وتحسين الإدارة المحلية والتبادلية والتكامل والاستقلالية المتبادلة بين المركزية واللامركزية والتماسك الاجتماعى. وقد ورد فى إعلان برلين ايضاً ان الناس دون النظر إلى الجنس أو الدين أو الأصل يتقاسمون تطلعات مشتركة فى المدن التى تحاول التحرر من الفقر وتوفر العمل الذى يوفر الدخل والعيش فى بيئة متجانسة مع الطبيعة وتوفر الهواء النظيف والمياه الآمنة والصرف الصحى المناسب وتوفر السكن والآمان فى الملكية والقدرة على الحركة والتنقل بسهولة من السكن إلى محل العمل والمحلات التجارية والمدارس وأى وجهة أخرى.

كما يتضمن إعلان برلين أن المدن والحكومات يجب ان تتبنى سياسة عمرانية تناسب العمليات التخطيطية وتتكامل فيها الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والمكانية للتنمية مع النظر إلى التكامل بين المدينة والإقليم وبين الحضر والريف والمناطق الخالية مع ضرورة قيام المدن بمحاربة الفقر ومواجه الاحتياجات الأساسية للمواطنين وذلك بتوفير الفرص الاقتصادية وتمكين فعالية المجتمع فى شئون المدينة وضرورة اتخاذ المدن للوسائل الكفيلة بالإقلال من العنف والجريمة . وضرورة تبنى المدن للمعلومات وتكنولوجيا الاتصال ونشر التعليم لجميع المواطنين وعلى المدن أن تستعمل التكنولوجيا الصديقة للبيئة بما فى ذلك الطاقة المتجددة والموارد الطبيعية . والاعتراف بأهمية تكامل القطاعين العام والخاص فى الاقتصاد الحضرى والتعاون مع المستويات الأخرى فى الحكومات لأن توفر الحوافز واللوائح التى تشجع القطاع الخاص على التفكير عالميا والتنفيذ محليا.

وأن تتقبل إدماج المناطق العشوائية فى النسيج العمرانى والهيكل الاجتماعى للمدينة إذا كان ذلك مناسباً . والحفاظ على مناطقها التراثية والثقافية والمعمارية والمناطق الجميلة وتنسيق المواقع لاسعاد المواطنين. وتبنى التخطيط الأنسب لاستعمالات الأراضى والإجراءات التنفيذية لدفع الجوانب الاقتصادية وتفعيل سوق الأراضى وتوفير السكن المناسب لقدرات المواطنين مع توفير البنية الأساسية . وتبنى نظم النقل المتكاملة السريعة والآمنة واحسان إدارة استعمال السيارات الخاصة وتشجيع استعمال طرق النقل الصديقة للبيئة . وإحسان التوازن بين البيئة الطبيعية والمبنية واتخاذ اللازم للحد من تلوث الهواء والماء والصوت بهدف تحسين المعيشة والحياة عند المواطنين.

وقبل ذلك وفى الفترة من 28 يونيو إلى 2 يوليو 2000 انعقد فى مدينة ديساوى فى ألمانيا أيضا مؤتمر المنظمة الدولية (ايكلى) لمناقشة مدن العالم 21. والمنظمة تعنى بالتنمية المستدامة لعمران المدن إداريا واقتصاديا وثقافيا واجتماعيا وبيئيا – ولما كان هناك تشابهاً كبيرا فى أهداف هذه المنظمة وغيرها من المنظمات الدولية مثل منظمة (الايولا) للإدارة المحلية ومنظمة المدن الجديدة بفرنسا وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الأمم المتحدة للمنظمات البشرية وغيرها من المنظمات ، وحتى لا يحدث أى تضارب بين هذه المنظمات فيما بينها بعضها البعض حتى تستطيع كل منها ان تقدم مشروعاتها للمساعدات الفنية وباحثة عن التمويل اللازم لذلك من برنامج الأمم المتحدة الإنمائى أو من الدولة المانحة . فقد عقدت اتفاقيات تعاون بين بعض من هذه المنظمات تفاديا لتصادم المشروعات وكانت مداخلاتنا فى هذين المؤتمرين موجهة إلى ضرورة تقديم المساعدات المختلفة التى تقدمها هذه المنظمات فى صورة حزمة متكاملة لمختلف اوجه التنمية العمرانية على ان تقدم من خلال المنظمات الإقليمية المحلية مثل منظمة العواصم والمدن الإسلامية أو منظمة المدن العربية مع مدها بالآليات والقدرات الذاتية حيث انه الأقرب لمشاكل المدن الأعضاء فيها.

ويتضح من هذه الحركة المتلاحقة من المؤتمرات الدولية ان مشاركة الدول العربية والإسلامية فيها كانت مشاركة هامشية ان وجدت . وإذا كان هناك قليلاً من التواجد العربى الإسلامى فى بعض هذه المؤتمرات إلا انه لم يظهر لها أى مشاركة لهذا التواجد سواء فى مراحل التنظيم أو اتخاذ القرارات أو المداخلات . ويرجع ذلك إلى تواضع الحركة الفكرية العمرانية فى العالم العربى والإسلامى وكذلك محدودية نشاط المنظمات الإقليمية ذات العلاقة. الأمر الذى يستوجب تنشيط دور هذه المنظمات حتى يمكن إعلان ميثاق عمل عمرانى عربى إسلامى تشارك فى إعداده منظمة العواصم والمدن الإسلامية ومنظمة المدن العربية ومجلس وزراء الإسكان العرب بالجامعة العربية والمؤتمر الإسلامى والصندوق الإسلامى للتنمية وإدارة جائزة دبى لأفضل المشروعات العمرانية وغيرها من المنظمات ذات العلاقة فى العالم العربى والإسلامى بعد أن تتدارس فيما بينها مستقبل العمران فى أقطارها المختلفة خلال القرن الواحد والعشرين تحت عنوان " Arab Islamic Urban 21 " وذلك من خلال مؤتمر عربى إسلامى تصب توصياته فى النهاية فى الجمعية العمومية للأمم المتحدة التى سوف تنعقد عام 2001م لمناقشة مستقبل عمران العالم.